أخبار تركستان الشرقية

كندا تنضم إلى الولايات المتحدة ودول أخرى في المقاطعة الدبلوماسية لأولمبياد بكين

أعلنت كندا يوم الأربعاء أنها ستنضم إلى الولايات المتحدة ودول أخرى في مقاطعة دبلوماسية لأولمبياد بكين في فبراير.

وقال رئيس الوزراء جاستن ترودو في مؤتمر صحفي "مثل العديد من شركائنا في جميع أنحاء العالم ، نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان من قبل الحكومة الصينية".

"لهذا السبب نعلن اليوم أننا لن نرسل أي تمثيل دبلوماسي إلى أولمبياد بكين وأولمبياد المعاقين هذا الشتاء."

وقال إن الرياضيين الكنديين سيتنافسون في الألعاب.

"

وتأتي هذه الخطوة في أعقاب إعلان الولايات المتحدة يوم الإثنين مقاطعتها الدبلوماسية لما وصفته واشنطن بـ "الإبادة الجماعية" لأقلية الأويغور في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية)انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وقالت أستراليا وبريطانيا يوم الأربعاء أيضًا إن مسؤوليهما سيبتعدون.

وينتشر الخلاف بين الحلفاء والصين بشأن عدد كبير من القضايا التي دفعت العلاقات إلى أخطر أزمة منذ حملة ميدان تيانانمين عام 1989.

وشهدت كندا على وجه الخصوص انزلاق علاقاتها مع الصين في حالة من الجمود الشديد بسبب احتجاز بكين لمواطنين كنديين ردا على اعتقال كندا بناء على مذكرة أمريكية بحق منغ وانزهو ، ابنة مؤسس شركة هواوي.

وقد تم الإفراج عن الثلاثة وإعادتهم إلى أوطانهم في سبتمبر / أيلول.

أخبار تركستان الشرقية

وثائق سرية تكشف خطة الصين ضد الإيغور

أفادت وثائق سرية مسربة حصل عليها أكاديمي ألماني معروف بسعي الحكومة الصينية لفرض تغييرات ثقافية وديموغرافية بحق عرقية الإيغور المسلمة والتي تشكل أغلبية السكان بإقليم شينجيانغ(تركستان الشرقية) في شمال غربي البلاد.

وأوضحت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن تلك الوثائق التي حصل عليها الأكاديمي الألماني، أدريان زينز، قد تضمنت تعليمات من قيادات الحزب الشيوعي الحاكم إلى إعادة تثقيف الإيغور وإعادة توطينهم لتصحيح عدم التوازن بين أقلية الأيغور وعرقية الهان (الأكبر في البلاد) في شينجيانغ(تركستان الشرقية).

وأوضح زينز أن الوثائق المصنفة السرية والسرية للغاية تحمل أهمية كبيرة لأنها تظهر روابط متعددة بين مطالب القيادة الصينية في العام 2014 وما حدث لاحقًا في شينجيانغ «(تركستان الشرقية)بما في ذلك الاعتقال الجماعي في معسكرات إعادة التعليم، والعمالة القسرية، وجلب أعداد متزايدة من قومية الهان للاستيطان في الإقليم ذي الغالبية المسلمة.

ويرى الباحث الألماني أن الوثائق تظهر نية القيادة على المدى الطويل لارتكاب إبادة ثقافية لغرض محدد هو حماية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الإقليم الذي ضمته بكين بشكل نهائي في العام 1949.

وكان قد جرى تسليم تلك الوثائق كاملة على شكل ملفات رقمية إلى محكمة الأيغور، وهي محكمة مستقلة مقرها المملكة المتحدة، في سبتمبر، ولكن لم يجر نشرها بالكامل للحفاظ على أمن وسلامة الجهات التي تقف وراء تسريبها.

ولفت زينز إلى أن صحيفة نيويورك تايمز قد استندت إلى بعض تلك الوثائق في تقرير خاص بها نشرته في العام 2019، موضحا أن التسريبات الجديدة تشمل معلومات جديدة يكشف عنها النقاب لأول مرة.

ففي أواخر العام 2016، قبل تنفيذ مجموعة من الإجراءات غير المسبوقة في شينجيانغ(تركستان الشرقية)، جرى تسليم طلبات قادة الحزب الشيوعي إلى كوادره في الإقليم، باعتبارها مواد بحثية مهمة يجب دراستها وإعداد الطرق المناسبة لتطبيقها على أرض الواقع.

وكان الرئيس الصيني، شي جين بينغ قد أكد في خطاب ألقاه في العام 2014 أن مبادرة الحزام والطريق (مشروع السياسة الخارجية الخاص به)، تتطلب بيئة أمنية محلية مستقرة، لافتا إلى أن الأمن القومي للبلاد بأكملها وتحقيق الأهداف الرئيسية للصين في القرن الحادي والعشرين سيكونان في خطر إذا لم تتم السيطرة على الوضع في جنوب شينجيانغ. (تركستان الشرقية)

وجاء الخطاب بعد أسابيع من دعوة شي إلى «بذل جهود شاملة» لاعتقال الذين قتلوا 31 شخصًا وجرحوا أكثر من 140 بالسكاكين والمناجل في عملية قتل دامية في مدينة كونمينغ الجنوبية الغربية في 1 مارس من العام 2016، وقتها ألقت بكين باللوم على انفصاليي شينجيانغ (تركستان الشرقية)في الهجوم.

«ضربة ساحقة»

وطالب شي في خطابه بأن تنخرط المنطقة في معركة شاملة «لمنع الأنشطة الإرهابية العنيفة في شينجيانغ (تركستان الشرقية)من الانتشار إلى بقية الصين»، مجادلا بأن «الاستقرار في جميع أنحاء شينجيانغ (تركستان الشرقية)وحتى في جميع أنحاء البلاد يعتمد على شينجيانغ(تركستان الشرقية)»، داعيا إلى «ضربة ساحقة استباقية».

ويشير إلى أنه نظرًا لأن أعمال العنف قد انتشرت بالفعل في مناطق أخرى من الصين، «لذلك فإننا نقترح أن شينجيانغ (تركستان الشرقية) تمر حاليًا فترة مؤلمة من العلاج التدخلي». ويقول إن المتطرفين الدينيين «شياطين يقتلون بسهولة دون أن ترمش أعينهم».

كما حذر من أن «التطرف الديني» هو «مخدر قوي»، ويدعو إلى الإصلاح من خلال التعليم، بدلاً من ممارسة الاعتقال والإفراج لاحقا، في إشارة إلى معسكرات إعادة التثقيف والاحتجاز.

وفي وثيقة أخرى، أمر سكرتير الحزب الشيوعي في شينجيانغ(تركستان الشرقية)، تشين تشوانغو، المسؤولين شخصيًا «باعتقال كل من يجب اعتقالهم» قائلا إن مرافق إعادة التعليم المهني في المنطقة يجب «تشغيلها بثبات لفترة طويلة».

وفي إحدى الوثائق يقول شي إن «نسبة السكان وأمن السكان أسس مهمة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل»، وقد جرى نقل هذا البيان حرفيا من قبل مسؤول كبير في شينجيانغ(تركستان الشرقية) في يوليو 2020 والذي شدد على نسبة السكان من عرقية الهان قد أصبحت «منخفضة جدا» في الإقليم.

وأشارت وثائق سرية أخرى إلى وجود «اختلالات حادة في الديمغرافي للسكان وسيطرة أحادية لأقلية الأيغور) في جنوب شينجيانغ(تركستان الشرقية)، لافتة إلى من كان المفترض نقل أكثر من 300 ألف مستوطن من عرقية الهان إلى الإقليم بحلول العام الحالي وذلك لعمل لصالح شركة شينجيانغ(تركستان الشرقية) للبناء والمقاولات، والمعروفة أيضًا باسم «بينغتوان»، وهي كيان شبه عسكري يهدف صراحة وهو زيادة أعداد العمال وأسرهم من الهان.

وبحسب الوثائق فقد أمر شي بإلغاء سياسات تحديد النسل التفضيلية للمجموعات العرقية في الإقليم والتي كانت تسمح لهم سابقًا بإنجاب عدد أكبر من الأطفال من الهان، مشددا على أن تخضع أقلية الأيغور إلى نسب الحصص الممنوحة لبقية العرقيات في البلاد.

وتشير التقارير الحكومية إلى أنه في فبراير 2017، قبل أسابيع فقط من بدء حملة الاعتقال، خضع كبار المسؤولين في المحافظات والمقاطعات بالإقليم لجدول دراسة مكثف لاثنين من خطابات شي لمدة ساعتين على الأقل كل أسبوع.

وفي المقابل، رفضت مصادر حكومية صينية ما كشف عنه زينز متهمة إياه بأنه «صوت مسيحي أصولي يسعى إلى تدمير الشيوعية الصينية وأن بكين قد فرضت عليها عقوبات في السابق.

وأكدت تلك المصادر، أن «الحريات السياسية والاقتصادية والدينية في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية)مصانة بالكامل».

أخبار تركستان الشرقية

أصوات القازاق من المعسكرات والسجون في تركستان الشرقية (4)

مقابلة مع جولجينا

2021/22/11

تستمر سلسلتنا الحصرية من شهادات القازاق المضطهدين في الصين: لم يذهب البعض إلى المعسكرات ولكنهم عاشوا في خوف دائم.

بقلم سيريكزان بيلاشا وكريمة عبد الرحمن

تعاون غالمان كوتشيغيت، بكزات ماكسوتكان، جولشان توكتاسين، جاليم راكيجان، وتيليك نيازبك في المقابلات وإعداد هذه السلسلة.

جولجينا توكتاغازي مقيمة في قازاقستان منذ 18 سبتمبر 2019. انتقلت من قرية شوبارجيدك الصغيرة، كوكتوبي، مدينة تاتشنغ، منطقة تارباغاتاي، تركستان الشرقية، في 12 أكتوبر 2016، وهي تعيش اليوم في قرية ماكانشي، مقاطعة أورجار، شرق قازاقستان. إنها تمثل أولئك الذين لم يرسلوا إلى المعسكرات أو السجن، ومع ذلك تم وضعهم تحت الإقامة الجبرية أو المراقبة، وكان عليهم العيش في خوف دائم.

تحدثت جولجينا عن حياتها في تركستان الشرقية، حيث ذهبت لحضور جنازة أحد أقربائها المقربين ورؤية عائلتها. ذهبت جولجينا وحدها إلى الصين في 6 أكتوبر 2017، بعد أن حصلت على إذن إقامة في قازاقستان في عام 2016. وبقيت عائلتها (أي زوجها وولديها ووالدي زوجها في قازاقستان).

بعد عبور الحدود الصينية، قام ضباط الشرطة بمصادرة جواز سفرها وتصريح الإقامة في قازاقستان، وأخبروها أنها ستستلم الوثائق عند عودتها إلى قازاقستان. وذهبت بعد الجنازة إلى إدارة الأمن المحلي لإستعادة وثائقها والعودة إلى عائلتها في قازاقستان، لكن السلطات المحلية رفضت الإفراج عن جواز السفر وتصريح الإقامة.

وبدلاً من ذلك، وضعوا جولجينا قيد الإقامة الجبرية. كل صباح، كانت مضطرة للذهاب إلى مكتب الإدارة المحلية للوقوف في الصفوف ومشاهدة رفع العلم الوطني، وغناء النشيد الوطني الصيني. كانت تخشى بإستمرار أن يتم نقلها إلى معسكر اعتقال. كان عليها أن تعمل عاملة نظافة وعاملة مطبخ في أماكن مختلفة حيث تم إرسالها من قبل السلطات المحلية. في غضون ذلك، أُجبرت على حضور دروس لتعلم اللغة الصينية.

”

وقد عاشت في منزل زوج أختها. واضطرت إلى إخبار السلطات عن أيامها الروتينية وأنشطتها وإلتقاط الصور للأماكن التي كانت فيها وإرسالها إلى الضابط الذي كان يشرف عليها. وازدادت مخاوفها عندما رأت جولجينا إمرأة تُجر في الشارع، مقيدة بالأصفاد ومكبلة

اليدين، وتَغطي رأسها حقيبة سوداء، برفقة رجال الشرطة المسلحين.

ذكرت جولجينا أن هناك كاميرات مراقبة في كل مكان في الشوارع. كانت مكتئبة، لكنها إضطرت لإخفاء دموعها والبكاء في الليل فقط عندما تكون بمفردها، لأنها لم تستطع إظهار دموعها علانية. فقد يتم معاقبتها أو إرسالها إلى المعسكر.

ظلت جولجينا قيد الإقامة الجبرية لمدة عام وثمانية أشهر. تم إستجوابها عدة مرات، وطرح أسئلة تفصيلية مختلفة عن أقاربها في قازاقستان، وعن أسباب إنتقالها إلى قازاقستان. وأخيراً، أعيدت إليها وثائقها في 25 مايو 2019. لقد كان إجراءاً طويلاً للغاية حيث كان لابد من ختم الوثائق بعشرة أختام من هيئات حكومية مختلفة.

لم يتم نقل جولجينا إلى المعسكر، لكنها تقول إنها شاهدت الحياة الحقيقية للقازاق في تركستان الشرقية، وهي جزء من الإبادة الجماعية ضد الأقليات العرقية هناك. وتفيد بأن السلطات الصينية ترهب شعب القازاق حتى يغادروا البلاد. ولكن في نفس الوقت يستخدمون طرقا ممكنة لمنعهم من بيع منازلهم وممتلكاتهم، ويضطرون إلى التخلي عما اشتروه خلال سنوات من العمل الشاق.

أخبار تركستان الشرقية

«النواب الأمريكي» يقر تشريعا يحظر منتجات إقليم «شينجيانغ»(تركستان الشرقية) الصيني

آسية إبراهيم/ الأناضول

أقر مجلس النواب الأمريكي تشريعا يحظر منتجات منطقة تركستان الشرقية (شينجيانغ) ذاتية الحكم، لمخاوف من تصنيعها باستخدام «العمالة القسرية»، من أقلية «الأويغور» المسلمة.

وجاء التصويت، مساء الأربعاء، بأغلبية ساحقة بلغت 428 صوتا مقابل صوت واحد، حسب ما نقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية.

ويحظر التشريع جميع الواردات من المنطقة الواقعة شمال غربي الصين، ما لم يتمكن موظفو الجمارك بالولايات المتحدة من تحديد أن تلك المنتجات لم تصنع باستخدام العمالة القسرية.

كما يطالب العديد من الشركات المدرجة في الولايات المتحدة، التي تشارك في أنشطة متعلقة بالإقليم، بإصدار إقرارات عن أنشطتها بشكل منتظم.

ويتضمن التشريع إلزاما للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على الأفراد والكيانات الأجنبية الذين يتبين أنهم «يسهلون عن عمد» العمل القسري في الإقليم، وفق الصحيفة.

بدوره، قال النائب الديمقراطي، جيم ماكغفرن، الذي دعم مشروع القانون في مجلس النواب، إن التشريع كان له «غرض بسيط، وهو منع حكومة الصين من استغلال شعب الأويغور»، بحسب «واشنطن بوست».

وأضاف في بيان مساء الأربعاء: «في غضون شهرين، ستستضيف الحكومة الصينية دورة الألعاب الأولمبية الشتوية وسط إبادة جماعية، يجب أن نتخذ موقفًا أخلاقيًا واضحًا لدعم أولئك الذين يعانون من العمل القسري».

والإثنين، أعلن البيت الأبيض، مقاطعة واشنطن الدبلوماسية لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية 2022، المقرر عقدها بالعاصمة الصينية بكين في فبراير/ شباط المقبل، احتجاجا على أوضاع حقوق الإنسان.

فيما كان التصويت الوحيد ضد التشريع من النائب الجمهوري، توماس ماسي، الذي قال سابقا إنه لا يريد أن «تتدخل» الحكومة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفق المصدر ذاته.

من جانب آخر، قال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية، قاو فنغ، إن التشريع هو مثال على «النزعة الانفرادية للولايات المتحدة و(ممارستها) لسياسة الحماية (التجارية) والترهيب، في شكل مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان».

وأضاف فنغ، في مؤتمر صحفي، الخميس، أن بكين «ستدافع بقوة» عن مصالحها، بحسب المصدر السابق.

وينتج إقليم «شينجيانغ»(تركستان الشرقية) 85 في المائة من القطن في الصين، كما تنتج مصانعه ما يقرب من نصف إمدادات العالم من عنصر رئيسي للألواح الشمسية.

ونظرًا لأن المنطقة تلعب مثل هذا الدور الرئيسي في سلاسل التوريد العالمية، فقد ضغطت مجموعات أعمال وشركات كبرى، من بينها شركة «آبل»، ضد القيود الأمريكية المفروضة على الواردات من الإقليم، بحسب المصدر السابق.

ومنذ 1949، تسيطر بكين على إقليم «تركستان الشرقية»، الذي يعد موطن الأتراك «الأويغور» المسلمين، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون، أي نحو 9.5 بالمئة من مجموع السكان.

وفي تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن احتجاز الصين للمسلمين بمراكز الاعتقال، «يهدف إلى محو هويتهم الدينية والعرقية».

غير أن الصين عادة ما تدعي أن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ «معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

أخبار تركستان الشرقية

«محكمة الأويغور»: معاملة الصين للأقلية المسلمة إبادة جماعية

لندن: «الشرق الأوسط أونلاين»

بعد أشهر عدة من التحقيق، خلصت، اليوم الخميس، مجموعة من المحامين وخبراء في حقوق الإنسان اجتمعوا في لندن إلى أن الصين ترتكب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في طريقة تعاملها مع أقلية الأويغور المسلمة، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

واستمع الأعضاء التسعة في «محكمة الأويغور» التي تعتبرها بكين «آلة لصنع الأكاذيب»، لشهادات عدة وفحصت الأدلّة التي قدّمها باحثون مستقلّون وجمعيات حول تعامل الصين مع الأويغور.

وأُنشئت هذه المجموعة بناء على طلب من مؤتمر الأويغور العالمي، وهو أكبر مجموعة تمثل الأويغور في المنفى التي تضغط على المجتمع الدولي للتحرك ضد الصين بشأن الانتهاكات المزعومة.

وأشار الخبراء في تقرير يقع في 63 صفحة إلى أنه لا يوجد أي دليل على مجازر يتعرض لها الأويغور مثلما ينصّ تعريف الإبادة في القانون الدولي. إلّا أن «عناصر الإبادة المتعمّدة» التي حدّدتها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، «مُثبتة».

وقال الخبراء: «إن جمهورية الصين الشعبية ارتكبت إبادة من خلال فرضها إجراءات بمنع الولادات لتدمير شريحة مهمة من الأويغور في شينجيانغ»(تركستان الشرقية).

ورفضت بكين هذه الخلاصات وقالت إن مؤتمر الأويغور «دفع لكذبة وأعطى شهادات كاذبة في محاولة لتدبير آلية سياسية لتشويه سمعة الصين». وأضافت: «هذه المحكمة المزعومة لا تتمتع بأي صلاحيات أو صدقية».

واعتبر الخبراء أن الصين مسؤولة، «بما لا يفسح مجالاً للشكّ»، عن «جرائم ضدّ الإنسانية»، منها «السجن وأعمال التعذيب واغتصاب وعنف جنسي وتعقيم قسري وأفعال أخرى لا إنسانية».

ووفق التقرير، فإن عمليات إزالة الرحم والإجهاض وإدخال لولب رحمي بشكل قسري عند النساء الأويغور من قبل الدولة الصينية «ستُترجم بعدد ولادات أقل بكثير عمّا كانت لتكون عليه في السنوات المقبلة» و«تدمير جزئي للأويغور».

أكّد رئيس المحكمة جيفري نايس، وهو مدّع عام سابق في محكمة جرائم الحرب لدى الأمم المتحدة، والأعضاء الآخرون أن الشهادات جاءت من أشخاص يعارضون جمهورية الصين الشعبية والحزب الشيوعي الصيني. لكن المحكمة عاينت آلاف الوثائق من باحثين مستقلّين ومنظمات حقوقية.

واعتبر الخبراء المجتمعون في لندن أن تقريرهم يشكّل «أول كشف علني» لهذه الممارسة «على أساس دلائل».

وخلصت المحكمة إلى أن مئات الآلاف من الأويغور وربّما أكثر من مليون، اعتقلوا دون سبب وعوملوا بطريقة قاسية وغير إنسانية. وقالت إنها مقتنعة بشكل قاطع بأن التعذيب قد حدث «بتحريض من، أو بموافقة موظفين رسميين أو أشخاص آخرين يعملون بصفتهم الرسمية لمصلحة جمهورية الصين الشعبية أو الحزب الشيوعي الصيني».

وأضافت: «إن المحكمة مقتنعة بأن جمهورية الصين الشعبية صاغت خطة شاملة لإقرار سياسات متعددة ولكن مترابطة لتستهدف الأويغور»، معتبرة أن الرئيس شي جينبينغ وكبار المسؤولين الآخرين «يتحملون المسؤولية الأساسية».

وساهمت مشكلة الأويغور في تدهور العلاقات الدبلوماسية بين القوى الغربية وبكين التي تنفي ارتكابها أي انتهاكات.

ووصفت الولايات المتحدة معاملة الصين للأويغور بالإبادة الجماعية، وتقوم مع الكثير من الدول الغربية الأخرى بمقاطعة دبلوماسية للألعاب الأولمبية الشتوية المقبلة في بكين.

وأعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الأربعاء أن بريطانيا ستنضم إلى المقاطعة، في خطوة من المرجح أن تزيد من توتر العلاقات بعد انتقادات لندن المتكررة لما تعتبره استبداداً صينياً زاحفاً في هونغ كونغ.

غير أن الحكومة البريطانية قاومت الدعوات التي تطالبها بإعلان معاملة الصين للأويغور على أنها إبادة جماعية، وأصرت على أن الأمر متروك للمحكمة.

ولا تتمتع «محكمة الأويغور» بصلاحيات المعاقبة أو تنفيذ العقوبات وتقول إن على الدول والهيئات الأخرى أن تنظر في استنتاجاتها وتقرر ما إذا كانت ستتصرف بناءً عليها أم لا.

وتُتهم بكين بأنها تعتقل بشكل تعسّفي مليون فرد من أقلية الأويغور وأفراد من أقلية أخرى ناطقة باللغة التركية في معسكرات في شينجيانغ (تركستان الشرقية)وهي منطقة كبيرة جداً في غرب الصين عند الحدود مع أفغانستان وباكستان.

تنفي الصين وجود هذا العدد من الأشخاص في معتقلات وتؤكد أن هذه الأخيرة هي مراكز تدريب مهني مخصصة لمساعدة السكان على إيجاد وظائف بهدف إبعادهم عن سلوك طريق التطرف.

أعلنت ليتوانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا وكندا والمملكة المتحدة واسكتلندا حتى الآن مقاطعة دبلوماسيا «أولمبياد مذبحة بكين» التي ستقام في الصين. على المزيد من الدول والأفراد إلى الانضمام إلى صفوفهم والقيام بمهمتهم الإنسانية.

معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Tel: +90 212 540 31 15 Gsm: +90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00 info@turkistanmedia.com